

جودة النظام التعليمي في الجامعة الجزائرية ودوره في مستوى الخرجين دراسة مقارنة بين النظامين الكلاسيكي و LMD

الدكتور: نور الدين حامد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

— جامعة محمد خيضر — بسكرة —

تميزت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بثورة شاملة في جميع المجالات والبيئات، إن سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، وهذا إن على مستوى الممارسة أو المفاهيم و المواضيع، ولعل من الموضوعات التي شهدت اهتماما ملحوظا موضوع الجودة، وأصبحت المنظمات بمختلف أشكالها وصورها وقطاعاتها تضع نصب أعينها الميزة التنافسية والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتحقيق الجودة الشاملة، والتي زاد الاهتمام بها خلال السنوات الأخيرة على المستويين العام والخاص، وأخذت ممارستها تزداد من يوم لآخر، وأصبحت هناك نماذج للجودة نستطيع من خلالها الحكم على المنظمات، وتستطيع المنظمات نفسها من استعمال هذه النماذج لتحسين أدائها وفعاليتها وكفاءتها في نفس الوقت، وذلك بما يرضي الزبون وحاجاته وتطلعاته المستقبلية.

ولعل الشيء المثير للاهتمام هو أن الجودة كانت في الماضي تتعلق فقط بالمجالات الصناعية دون غيرها، أما الآن فإنها امتدت إلى جميع المجالات وخاصة في مجال الخدمات، حيث أن الاهتمام بجودة الخدمة أمر في غاية الأهمية سواء بالنسبة للمنظمة أو للزبون أو كليهما، فالخدمة تعتبر أداة فعالة لتحقيق التحسين المستمر لجميع أوجه عمليات الخدمة، فهي تعني المساواة من حيث حصول الجميع على نصيب متساو من الخدمة، والفاعلية في تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى الزبون أو المنظمة أو المجتمع ككل، كما تعني الملائمة لاحتياجات الزبون.

وإن من ضمن أهم القطاعات الخدمية التي تهتم بموضوع الجودة الآن قطاع التربية والتعليم الذي يعاني مشاكل عديدة ومتنوعة، إن في الدول النامية أو حتى في الدول المتقدمة، ومن هذه المشاكل التأخير، نظام الانتقال والتدرج في الجامعة وعدم التكافؤ في الفرص للالتحاق بهذا الطور من أطوار النظام التعليمي، ومصير مخرجات هذا النظام وغيرها من المشاكل، وإن كانت هذه المشاكل تختلف حدتها وتواجهها من دولة إلى دولة ومن نظام تعليمي إلى آخر.

وفي الجزائر — إحدى الدول النامية — توجه للجامعة الجزائرية انتقادات كثيرة لعدم جودة الخدمات المقدمة فيها، و يجزم الكثير من المختصين بأن من أهم مظاهر عدم جودة خدمات الجامعة الجزائرية ضعف المستوى العام للمخرجين منها، والذي سبب ذلك يعود إلى نظام الانتقال فيها، أي إشكالية انتقال الطلبة الجامعيين من سنة إلى أخرى اعتمادا على معدل عام

يفوق أو يساوي العشرة (10) وبدون نقطة إقصاء فقط، وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار النجاح في كل المقاييس، وهذا ما أدى في كثير من الحالات إلى نجاح الطلبة و الانتقال من سنة إلى أخرى بدون أن يكون ناجحا في المقاييس الأساسية في التخصص ، ومنحه في النهاية شهادة ، ولكن بوجود ثغرة في تحصيله لا يمكنه أن يندمج في ميدان الشغل بالفعالية المرجوة ، فنتهم الجامعة بعدم الجودة وإعطاء الطالب تكوين لا يحقق المواصفات العالمية المطلوبة في هذا المجال .

وحاولنا إبراز هذه الإشكالية من خلال تتبع ثلاث دفعات متتالية بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر ببسكرة – الجزائر –

كما سنحاول البحث عن شعب الطلبة الناجحين و الراسبين على السواء وعلاقة ذلك بتوجيههم الأولي بعد حصولهم على البكالوريا .

كما سنتعرض للإصلاحات الأخيرة التي قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإدراج نظام **LMD** بالجامعة لتدارك هذه النقائص والسلبيات، وهل فعلا تم تدارك هذه النقائص والسلبيات أم ازداد الأمر سوءا وتعقيدا؟

لذلك سنحاول في هذه الورقة التعرض إلى النقاط التالية:

- مفهوم الجودة وأهميته
- تجربة جامعة North West Missory الأمريكية تجربة في ميدان الجودة
- واقع النظام التعليمي في جامعاتنا

1. مفهوم الجودة وأهميته:

يحظى مفهوم الجودة باهتمام متزايد في كل المنظمات وفي كافة أنحاء العالم، وذلك بعد أن عرفت كل المنظمات أهميته لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وخاصة بعد ظهور التطورات التكنولوجية المتسارعة والاتجاه نحو العولمة. والجودة حسب Fisher⁽¹⁾ تعبر عن درجة التألق والتميز وكون الأداء ممتازا، أو كون خصائص أو بعض خصائص المنتج (خدمة أو سلعة) ممتازة عند مقارنتها مع المعايير الموضوعية من منظور المنظمة أو من منظور الزبون، كما أنها تحقيق أهداف ورغبات الزبائن باستمرار، وقد صنف Kwan مفهوم الجودة في خمسة اتجاهات هي:

أ - مدى قدرة المنظمة على إنتاج وتقديم خدمة استثنائية مميزة عن المنظمات الأخرى.

ب - مدى قدرة المنظمة على إنتاج وتقديم خدمة تقترب من الكمال.

ت - مدى قدرة المنظمة على تلبية احتياجات الزبون بما يتناسب مع الأهداف المنشودة.

ث - مدى قدرة المنظمة على إجراء التغيير في خدماتها أو إنتاجها مع حالة العرض والطلب في السوق.

ج - مدى قدرة المنظمة على تحقيق أرباح مالية أكثر.

ولاشك أن تحقيق الجودة هو حلم يراود جميع المنظمات، بصرف النظر عما إذا كانت تنتمي إلى القطاع الخاص أو إلى القطاع العام، ذلك لأن تحقيق الجودة يعني تحقيق الوجود، وتراجع الجودة يعني تراجع الوجود، فالجودة لم تعد ترفا أو اختيارا يمكن الاستغناء عنه، بل أصبح التزام لا بدلي عنه وإلا أصبح وجود المنظمة واستمرارها محفوف بالمخاطر.

2. تجربة جامعة North West Missory الأمريكية⁽²⁾:

وهي جامعة أمريكية بها 235 عضو هيئة تدريس، وتقدم 112 برنامجا تعليميا جامعيًا، و26 برنامجا للماجستير ودرجات التخصص لما بعد التعليم الجامعي، وهي مدعومة من قبل الحكومة الأمريكية، بدأت بتطبيق إدارة الجودة الشاملة عام 1989، وتقدمت بطلب للحصول على جائزة الجودة سنة 1994، وحصلت عليها بالفعل عام 1997، حيث تم تنفيذ إدارة الجودة على عدة خطوات هي:

أ - التميز: وذلك بإزالة العزلة بين الأقسام العلمية والتركيز على العمليات والنظم، و يُجاد فرق متخصصة ومخولة بالصلاحيات اللازمة.

ب -الاقتصاد:ويقصد به الاقتصاد الشديد في الموارد واستخدامها في أقل عدد من الأهداف ولكن الأكثر أهمية.

ت -التركيز على الزبون(الطالب):حيث قامت بإشراك عضو هيئة التدريس والطالب في تصميم وتقويم البرامج التعليمية.

ث -التدريب:حيث ركزت على زيادة برامج التدريب التي تتناول كل شيء من السيطرة الإحصائية للعملية إلى كيفية التعامل مع الهاتف.

ج -تحسين الجودة:وذلك في القاعات الدراسية وذلك من خلال نماذج حديثة سواء للتدريب أو لمهارات الطلبة، وذلك من خلال الجدولين التاليين:

الجدول(1) مقارنة بين نموذج التدريب التقليدي والنموذج الحديث

المعيار	النموذج التقليدي	النموذج الحديث
نقل المعرفة	من المدرس إلى الطالب	منتجة بصورة مشتركة(مدرس،طالب)
هدف المدرس	إعداد فرصة للتعليم وترتيب الطلاب	تطوير كفاءات الطلاب ومهاراتهم
علاقة الطالب والمدرس	أفعل كذا وكذا	تقديم المساعدة للمتعلم
بيئة قاعة الدراسة	تنافس فردي	تعليم جماعي قائم على التعاون
الخبرة	يحتاج إلى خبرة التدريس	يحتاج إلى جهد وتدريب باستمرار

الجدول(2) مقارنة مهارات الطلبة في النموذج التقليدي والحديث

المعيار	النموذج التقليدي	النموذج الحديث
فهم المعلومة	الحفظ عن ظهر قلب	التفكي النقدي وحل المشاكل
نوع الجهد	فردي	فرق عمل ومهارات جماعية
قياس الأداء	امتحان	التعلم كيف يتعلمون
المقررات الدراسية	فردية	معرفة متعددة التخصصات
نقل المعلومة	يتلقون المعلومات	يتلقون ويعالجون المعلومات
الوسائل المساعدة	استخدام وسائل تكنولوجية	التكنولوجيا جزء أساسي للتعليم

3. واقع النظام التعليمي في جامعاتنا:

أما في النظام التعليمي الجامعي الجزائري فيجزم الكثير من المختصين بأن من أهم مظاهر عدم جودة خدمات الجامعة الجزائرية ضعف المستوى العام للمتخرجين منها، والذي سبب ذلك يعود إلى نظام الانتقال فيها، أي إشكالية انتقال الطلبة الجامعيين من سنة إلى أخرى اعتمادا على معدل عام يفوق أو يساوي العشرة (10) وبدون نقطة إقصاء فقط، وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار النجاح في كل المقاييس، وهذا ما أدى في كثير من الحالات إلى نجاح الطلبة و الانتقال من سنة إلى أخرى بدون أن يكون ناجحا في المقاييس الأساسية في التخصص ، ومنحه في النهاية شهادة ، ولكن بوجود ثغرة في تحصيله لا يمكنه أن يندمج في ميدان الشغل بالفعالية المرجوة ، فنتهم الجامعة بعدم الجودة وإعطاء الطالب تكوين لا يحق ق المواصفات العالمية المطلوبة في هذا المجال .

وحاولنا إبراز هذه الإشكالية من خلال تتبع ثلاث دفعات بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر ببسكرة ، وذلك للسنوات الجامعية المتتالية :

2002/2001

2003/2002

2004/2003

كما سنحاول البحث عن شعب الطلبة الناجحين و الراسبين على السواء وعلاقة ذلك بتوجيههم الأولي بعد حصولهم على البكالوريا .

الجدول(3)ملخص نتائج الطلبة خلال السنوات الدراسية الثلاث

عدد الناجحين فعلياً**	منهم غير المتحصلين على المعدل في :				عدد الطلبة الناجحين	عدد الطلبة الراسبين	عدد الطلبة المقصين	عدد طلاب الدفعة	السنة الجامعية
	مقاييس واحدة	مقاييس ثلثة	مقاييس أربعة	مقاييس س					
82 19.43 %	10	45	85	93	315 74.64 %	80 18.95 %	27 6.39 %	422	/2001 2002
31 9.33 %	2	15	26	50	124 37.34 %	178 53.61 %	30 9.03 %	332	/2002 2003
16 5.55 %	2	25	58	45	146 50.69 %	124 43.05 %	18 6.25 %	288	/2003 2004

* مع ملاحظة أن كثير من الطلبة نجحوا في كثير من المقاييس بنقطة التطبيق وليس بنقطة الامتحان .

****والعدد الحقيقي أقل من هذا لأننا لم نأخذ بعين الاعتبار عدد الطلبة غير الناجحين في المقاييس غير الأساسية التي هي الوقائع الاقتصادية و عرض الاقتصاد الجزائري واللغات.**

**ولتوضيح خطر ضعف الطلبة في المقاييس الأساسية لناخذ الجدول التالي:
الجدول(4) عينة السنة الجامعية 2002/2001 كمثال:**

الرقم	اقتصاد سياسي	اقتصاد جزئي	رياضيات	محاسبة عامة	إحصاء وصفي	الوقائع الاقتصادية	عرض ق الجزائري	لغة أجنبية	المعدل
1	11.25	8.58	8.50	7.33	9.66	13.62	12	16	10.04
2	11.91	9.83	8.50	9.08	9	14.25	10	12.75	10.24
3	12.58	7.33	6.67	9.42	9.33	11.25	12.75	19.5	10.05
4	12.16	8.83	9.17	8.58	9.66	13.12	11.50	19.5	10.69
5	11.66	8.33	8.67	7.17	9	14.37	14	16	10.17
6	9.66	8.41	13.50	7	9	11.87	13	14	10.36
7	10.66	8.5	9.67	9	8.50	11.50	10	17	10.03
8	10.06	9.66	9.50	7.33	9.66	12.37	10.75	17.5	10.16
9	9	8.66	15.33	7.17	7.83	12	8	16.5	10.34
10	10.83	8.25	9	9	8.83	11.50	11.50	18	10.06
حالة خاصة	10.66	6.75	13.83	5.92	7.16	11.50	12.25	17.5	10.07

إذن فما مصير هؤلاء الطلبة عند التخرج والتحاقهم بالحياة العملية إن تمكنوا من ذلك وأتموا دراستهم؟ واستطاعوا مواصلة الدراسة في السنة الثانية وتمكنوا من استيعاب مقاييس مثل الإحصاء الرياضي أو الاقتصاد الكلي أو فيما بعد المحاسبة المعقدة ، وهم لم يستطيعوا استيعاب مقاييس أبسط بكثير مثل المحاسبة العامة والإحصاء الوصفي؟

إذن فإلى ماذا يرجع هذا الضعف هل هو بسبب الفروع التي توجه منها الطلبة إلى الجامعة أم ماذا ؟

والجدول الآتي يوضح عدد الطلبة الإجمالي وعدد الناجحين والراسبين حسب كل فرع :

الجدول(5) تصنيف الطلبة الناجحين حسب فرع البكالوريا

الناجحون	الناجحون و لهم أقل من عشرة في :				الراسبون	العدد الإجمالي	الشعب
	4 مقاييس	3 مقاييس	مقياسين	مقياس واحد			
12	2	14	38	17	51 %38.05	134	علوم
		6	4	3	14 %51.85	27	آداب
2		1	8	14	28 %52.83	53	تسيير واققتصاد
2		2	5	6	23 %60.52	38	محاسبة
		1		1	4 %66.67	6	علوم دقيقة
		1	3	4	4 %33.34	12	تكنولوجيا
16	2	25	58	45	124	270	المجموع

فالملاحظات التي يمكن استنتاجها من هذا الجدول هي كما يلي :

- نسبة الرسوب في جميع الشعب تفوق نسبة 30% وتصل في بعضها إلى 60%.
- الناجحون بدون أي نقطة أقل من 10 لا تتجاوز نسبتهم 6%، وشعبهم هي علوم الطبيعة والحياة و التسيير والاقتصاد، وتقنيات المحاسبة.
- رغم أن الفرع هو فرع العلوم الاقتصادية إلا أن شعبي التسيير والاقتصاد وتقنيات المحاسبة لا تتعدى نسبة طلبة كل منهما 20% و 14% على التوالي إلى مجموع الطلبة الموجهين إلى الفرع ، حيث تعطى الأولوية في التوجيه لجميع الشعب على شعبة المحاسبة ، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي⁽³⁾:

الجدول (6) الملخص من المنشور المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي البكالوريا :

شعب البكالوريا و الأولويات	الفروع
<p><u>الأولوية 01</u> تسيير واقتصاد وتقنيات المحاسبة</p> <p><u>الأولوية 02</u> علوم دقيقة و علوم طبيعة وحياة</p> <p><u>الأولوية 03</u> آداب</p>	<p>التجارة الدولية الإعلام الآلي للتسيير المحاسبة والضرائب التأمينات والبنوك</p>
<p><u>الأولوية 01</u> آداب</p> <p><u>الأولوية 02</u> علوم والتسيير وتكنولوجيا</p>	<p>اقتصاد المكتبات علم المكتبات اللغات (فرنسية، عربية، إنجليزية،...)</p>
<p><u>الأولوية 01</u> تسيير واقتصاد</p> <p><u>الأولوية 02</u> علوم وعلوم دقيقة وتكنولوجيا</p> <p><u>الأولوية 03</u> آداب وعلوم إنسانية آداب وعلوم إسلامية آداب ولغات أجنبية تقنيات المحاسبة</p>	<p>العلوم التجارية العلوم التجارية والمالية الجذع المشترك علوم تجارية الجذع المشترك علوم اقتصادية الجذع المشترك علوم التسيير التخطيط والإحصاء (مهندس دولة)</p>

إذن هل من المعقول أن تكون الأولوية للآداب أو التكنولوجيا على المحاسبة ؟ أو أن تكون الأولوية الأولى تسيير واقتصاد والأولوية الأخيرة تقنيات المحاسبة ، رغم أنه لا فرق يذك بين برنامجيهما في الثانوي وهذا ما يوضحه الجدولان التاليان :

الجدول (7) المقارنة بين برنامج شعبة التسيير والاقتصاد وبرنامج شعبة تقنيات المحاسبة للسنة الثانية ثانوي⁽⁴⁾:

السنة الثانية تقنيات المحاسبة	السنة الثانية تسيير واقتصاد	المستوى المادة
مدخل للمحاسبة الحساب وخصائصه دراسة الدليل الوطني المحاسبي أعمال نهاية السنة	عموميات المحاسبة العامة التسجيل المحاسبي دراسة العمليات وفق المخطط الوطني المحاسبي أعمال نهاية السنة	المحاسبة
النسب والتناسب الفائدة البسيطة الخصم التجاري التكافؤ	النسبة والتناسب الفوائد البسيطة الخصم التجاري التكافؤ	رياضيات مالية
مدخل إلى علم الإحصاء تقديم السلاسل الإحصائية التمثيل البياني للسلاسل مقاييس النزعة المركزية مقاييس التشتت	عموميات وتعريف الإحصاء السلاسل الإحصائية مقاييس النزعة المركزية مقاييس التشتت	الإحصاء

<p>الندرة كظاهرة اقتصادية واجتماعية عوامل النشاط الاقتصادي دراسة المجتمع النشط الموارد والميزانية العائلية والاستهلاك الادخار الإنتاج</p>	<p>المشكلة الاقتصادية مفاهيم أساسية الحاجات الاقتصادية الخيرات أعوان النشاط الاقتصادي وقطاعاته الأعمال الاقتصادية: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار</p>	<p>الاقتصاد</p>
<p>مدخل إلى العلوم القانونية مصادر القانون أقسام القانون التنظيم القضائي في الجزائر القانون المدني القانون التجاري الحقوق والأموال</p>	<p>تعريف القانون مصادر القانون تقسيمات القانون التنظيم القضائي الجزائي الأشخاص الحقوق والأموال العقود والإلتزامات</p>	<p>القانون</p>

الجدول (8) المقارنة بين برنامج شعبة التسيير والاقتصاد وبرنامج شعبة تقنيات المحاسبة للسنة الثالثة ثانوي⁽⁵⁾:

المادة المستوى	الثالثة تسيير واقتصاد	الثالثة تقنيات المحاسبة
المحاسبة	جدول النتائج، الميزانية الختامية، تحليل الاستغلال، تحليل الميزانية، المحاسبة التحليلية	التذكير بالتسويات السابقة التحليل المالي تحليل الاستغلال وجدول النتائج المحاسبة التحليلية
الرياضيات المالية	الفائدة المركبة الدفعات القروض اختيار الاستثمارات	الفوائد المركبة الدفعات اختيار الاستثمارات القروض
الإحصاء	السلاسل الزمنية خطوط الانحدار والارتباط الأرقام القياسية	السلاسل الزمنية وتحليلها خطوط الانحدار والارتباط الأرقام القياسية
الاقتصاد	الإنتاج، التبادل الدين (القرض) ، الأسعار التجارة، الفلاحة والتنمية الاقتصادية الصناعة والتنمية الاقتصادية التشغيل ، التضخم	المؤسسة الإنتاج وعوامله التبادل، النقود، السوق والأسعار ، الدين (القرض) التضخم النظام المصرفي الجزائري
القانون	المؤسسة العمومية الأموال العامة والصفقات العمومية الميزانية وقانون المالية الضرائب	الالتزامات والعقود الشركات التجارية الميزانية العامة وقانون المالية الضرائب والرسوم

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة لهذه العينة يمكننا أن نقدم التوصيات التالية لتحسين مستوى الطلبة بجامعاتنا:

- عدم التفريق بين شعبي التسيير والاقتصاد وتقنيات المحاسبة في التوجيه وإعطائهما الأولوية في الفروع ذات العلاقة.
- الاعتماد على نظام النجاح في كل المقاييس للانتقال من سنة إلى أخرى.
- النجاح في المقاييس الأساسية بعد الحصول على المعدل 10 للانتقال .
- أو على الأقل تحديد حد أدنى من المقاييس لا يمكن النزول أدناه من المقاييس التي يتحصل فيها الطالب على نقاط أقل من 10، وهذا ماجاء به نظام LMD مؤخرًا الذي اعتمد على نظام الوحدات، والتعويض داخل مقاييس الوحدة الواحدة.

المراجع :

- 1 د/ قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006، ص24.
- 2 للمرجع السابق، ص، ص 297، 294 بتصرف.
- 3 وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، المنشور رقم 01 المؤرخ في 22 محرم عام 1424 هـ الموافق 25 مارس 2003 .
- 4 وزارة التربية الوطنية، برنامج مواد التخصص في شعبة التسيير والاقتصاد، جوان 1995.
- 5 وزارة التربية الوطنية، برنامج مواد التخصص لشعبة تقنيات المحاسبة، ماي 1998.